السياسات التركية وأزمات وقضايا الشرق الأوسط ∇

Turkish Policies, Crises and issues in the Middle East

م.م. مينا عدنان عبد الأمير * Assistant Lecturer: Mina Adnan Abdulameer

الملخص:

ساهمت تركيا في تشكيلة منطقة الشرق الأوسط، وتزايد هذا الدور بالخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن تركيا تتبع إستراتيجية تتميز بعدم الوضوح في المنطقة وخاصة تجاه الدول العربية، لتنفيذ سياساتها؛ وذلك لما لها من دور فاعل ومهم في المنطقة، كونها أحد الأقطاب الإقليمية المنافسة، فإنها في الوقت ذاته تسعى إلى توجهها نحو دول الغرب في الجانب السياسي والاقتصادي من جهة، وإلى توجهها نحو دول الشرق الأوسط وخصوصًا الدول العربية في التحالفات والتكتلات السياسية والأمنية، سواء مع دول الغرب أو الدول العربية في المنطقة، فإنها تتخذ من أزمات وقضايا الشرق الأوسط وسيلة لتحقيق أهدافها في المنطقة؛ سعيًا لتحقيق المكانة الإقليمية. اعتمدنا في هذا البحث على المنهج البنيوي من خلال الانتقال من الكل إلى الجزء والعكس صحيح، أي تفاعل الكل والجزء بالطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، واعتمدنا عدة مقتربات منها المقترب التحليلي في تحليل وبيان الغاية من سياسات تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط، والواقعي في بيان مكامن القوة والمصلحة سواء كان للدولة ذاتها أو تحقيق رغبة دولة تكون تركيا مُنفِذة لسياسات تلك الدولة، نظرًا إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتله تركيا في منطقة الشرق الأوسط.

توصلنا في البحث إلى أن تركيا تُحسن علاقاتها مع بعض الدول؛ لتتجاوز الأزمات معها وحل القضايا العالقة، لتنفيذ رغباتها، وفي الوقت نفسه تسعى إلى مفاقمة بعض الأزمات والقضايا، وذلك لأن حلها يؤدي إلى تراجع الدور الإقليمي والمساس بمصالحها الشخصية، دون النظر إلى أي نتيجة تتسبب بتضرر الطرف المقابل، وما سيؤدي إلى عواقب وخيمة سواء في المستقبل القريب أو المنظور البعيد، وفي الوقت ذاته فإن مشاركتها في قضايا وأزمات لا تكون لها فيها مصلحة فإنها تؤدي إلى تراجع دورها وتصاعد دور القوة العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، القضية، التحالفات، التكتلات، منطقة الشرق الأوسط.

∇ تاريخ التقديم : 2024/1/15 تاريخ القبول: 2024/2/13 تاريخ النشر: 2024/3/31

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية Mina.Adnan@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract

Turkey is one of the countries has contributed to the formation of the Middle East region, and this role has increased, especially after the collapse of the Soviet Union. Turkey follows a strategy characterized by lack of clarity in the region, especially towards the Arab countries, to implement its policies. Due to its active and important role in the region, as it is one of the competing regional poles. At the same time, it ambition its orientation towards the countries of the West in the political and economic aspects, and its orientation towards the countries of the Middle East, especially the Arab countries, in political and security alliances and Clumps, whether with Western countries or Arab countries in the region adopt the crises and issues of the Middle East as a means to achieve their goals in the region. To achieve the regional status.

In this research, we relied on the structural approach by moving from the whole to the part and vice versa, that is, the interaction of the whole and the part using both deductive and inductive methods, and we adopted several approaches, including the analytical approach, and the realistic approach.

In the research, we found that Turkey is improving its relations with some countries, To overcome the crises with it and resolve the complex issues, to implement its desires, and at the same time seek to exacerbate some crises and issues, because resolving them leads to a decline in the regional role and prejudice to its personal interests, without considering any result that causes harm to the opposing party, and which will lead to dire consequences whether in the near or long perspective future, at the same time, its participation in issues and crises in which it has no interest leads to a decline in its role and an increase in the role of the superpower represented by the United States of America.

Key Words: Crisis, Issue, Alliances, Clumps, The Middle East Region.

المقدمة:

تُعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى على المستوى الإقليمي والعالمي، وبما أن تركيا هي إحدى القوى الإقليمية البارزة في المنطقة، فإنها تعمل جاهدة للحفاظ على دورها الإقليمي وتحقيق مصالحها في المنطقة، كون موقعها الحيوي والإستراتيجي الذي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، وكذلك تُعد محط أنظار لتنفيذ سياسات الغرب، وذلك مع إتباعها سياسة شاملة مع بعض

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدول لتحقيق ما تسعى إليه في منطقة الشرق الأوسط لما تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية سياسية واقتصادية وإستراتيجية وجغرافية.

سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط كموقع جغرافي لهذه المنطقة، وكفاعل إقليمي منافس لفواعل إقليمية أخرى، كلها تؤخذ في الحسبان لصانع القرار التركي.

تُعد منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر حساسية في التغيرات على الساحة الإقليمية والدولية وخاصة بعد حدوث ثورات التغيير في عام 2011 م، فإن سياسة تركيا الشاملة تجاه دول الشرق الأوسط هي القوة المسيطرة وصاحبة القرار في بعض أزمات وقضايا المنطقة؛ وهذا ما يؤدي إلى تصاعد دورها الإقليمي، وبالتالي ما يجعلها تتحكم في مصير بعض الدول صاحبة الإرادة الضعيفة.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء حول سياسة تركيا تجاه الأزمات والقضايا في منطقة الشرق الأوسط.

هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان وتحليل سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط.

مشكلة البحث:

تحاول الدراسة البحث في الإشكالية السياسية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وخاصة تجاه الأزمات وقضايا المنطقة بعد عام 2011، ومن هذه الإشكالية تنطلق مجموعة تساؤلات:

1- ما هي سياسة تركيا تجاه ثورات التغيير؟ هل لمصلحة الشعوب أم للمصلحة التركية؟.

2- ما هي سياسة تركيا تجاه قضايا دول الشرق الأوسط ومنها قضية المياه والنفط والغاز؟.

فرضية البحث :

تحاول الدراسة إثبات فرضية مفادها كانت سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط قد تغيرت بعد ثورات التغيير؛ ويرجع ذلك إلى إدراك تركيا للمتغيرات الخارجية ورغبتها في الهيمنة الإقليمية من جهة وتنفيذها لرغبات الدول الكبرى من جهة أخرى.

الإطار المنهجي للبحث

اعتمدنا في هذا البحث على مقتربين، وهما التحليلي في بيان وتحليل سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط، والواقعي، في بيان مكامن القوة سواء من جانب تركيا أو الدول الحليفة لها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولًا: السياسة التركية تجاه القضية الليبية

إتسمت سياسة تركيا تجاه ليبيا بشكل عام، والقضية الليبية بشكل خاص بالتفاوت، حيث كانت سياستها تتسم بالاعتدال في فترة الرئيس معمر القذافي منذ عام 1969 م، وحتى عام 2011 م[1].

وفيما يخص العلاقات الليبية – التركية، كانت ليبيا في فترة الرئيس معمر القذافي تعتمد بشكل مباشر على عمليتي الاستيراد والاستهلاك من الأسواق الخارجية، فإن تركيا نجحت في عملية اختراق الأسواق الليبية وإغراقها بالبضائع في ظل تنافس مع بعض الدول الآسيوية والأوروبية كالصين وروسيا وإيطاليا وفرنسا، وتجاوز حجم الصادرات التركية إلى ليبيا 10 مليار دولار في وقت كان تعاملها مع بعض الدول مثل الجزائر

والمغرب وتونس وموريتانيا لم يكن بالمستوى المطلوب لتفعيل شراكة حقيقية[2].

ومع حلول ثورات التغيير عام 2011 م، وتدهور الأوضاع في ليبيا، وخوف تركيا من فقدان وجودها في منطقة البحر المتوسط، واستثماراتها في ليبيا*، فأدت إلى حسم موقفها تجاه ليبيا والوقوف بجانب الشعب الليبي، ومساندة المجلس الانتقالي، ففي مايو 2011 م، دعت تركيا معمر القذافي للتنحي عن المنصب، وفي تموز 2011 م، زار وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو ليبيا وقدم الدعم المادي الذي يُقدر بـ 100 مليون دولار للمجلس الانتقالي وتحويلات مصرفية تُقدر بـ 200 مليون دولار؛ وذلك لحفظ المصالح التركية في المنطقة[3].

وبعد النجاح الأولي الذي حققته الثورة الليبية، حيث جاء تشكيل الحكومة الليبية، وتعززت العلاقات الليبية التركية. ففي آذار 2012 م، قامت كل من تركيا وليبيا بتوقع مذكرة تفاهم دبلوماسية؛

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، تغير المواقف الإقليمية تجاه الإتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا، محمود سمير الرنتيسي، برهان الدين دوران، تركيا والطاقة في شرق المتوسط، الحاضر والمستقبل، مؤسسة SET الاقتصادية، نيويورك، 2022، ص 99.

[2] عمار جفال وآخرون، العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 55.

* تتمثل هذه الاستثمارات على الصعيد الاقتصادي، حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بين الدولتين عام 2010 م، إلى 9,8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا بأنها ستعمل على تقديم استثمارات تصل إلى 100 مليار دولار للشركات التركية وحتى عام 2013 م، وكذلك أعلنت عن استثماراتها في قطاع التشييد بلغت قيمتها حوالي 15 مليار دولار تم منحها للشركات التركية. ومنذ عام 2010 دخل حوالي 160 مشروعًا استثماريًا لتركية في ليبيا حيز التنفيذ. للمزيد ينظر: محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011-2014، مجلة رؤية تركية، العدد 3، 2014، ص 38.

[3] رحاب أبو العلا صالح، البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد أحداث الربيع العربي 2011، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، مصر، العدد 15، كانون الثاني 2023، ص 73.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وذلك من أجل فتح آفاق تعاون فيما بين البلدين في هذا المجال، وصرح وكيل وزير الخارجية الليبية آنذاك "إن تركيا من الدول السباقة التي إتخذت موقفًا داعمًا لثورة 17 شباط، وقدمت ولا تزال تقدم المساعدات"[1].

واستمرت سياسة تركيا تجاه ليبيا في الجانب الإيجابي؛ وتعزز ذلك من خلال الزيارات المتبادلة والمتواصلة بين مسؤولي البلدين، وتمثلت بزيارة رئيس الوزراء الليبي الأسبق علي زيدان إلى إسطنبول في شباط 2013 م؛ وذلك لمتابعة الأمور الناتجة عن زيارة رئيس الوزراء الليبي الأسبق عبد الرحمن الكيب إلى تركيا في شباط 2012 م؛ وذلك من أجل تنسيق المواقف السياسية، والعمل على تعزيز التعاون الثنائي[2]. بعد وفاة معمر القذافي إتسمت الأوضاع في ليبيا بالإرباك وساءت؛ وهذا مما أدى إلى إجراء انتخابات للخروج من هذه الحالة، ومع نتائج هذه الانتخابات ظهر مركزان مختلفان للسلطة في ليبيا في الفترة ما بين (2012– 2014) م، انقسمت جهة إلى الجيش الوطني الليبي بقيادة فايز السراج، والجهة الأخرى إلى حكومة الوفاق الليبي بقيادة خليفة حفتر؛ وهذا مما أدى إلى تخوف وإرباك الأطراف الإقليمية والدولية، فانقسمت هي إلى طرفين، الطرف الأول المتمثل بتركيا وإيطاليا وقطر دعموا حكومة الوفاق الوطني، والطرف الثاني الإمارات والسعودية وفرنسا وروسيا ومصر دعموا الجيش الوطني الليبي[3].

وفي عام 2015 م، شكلت ليبيا مأزق للسياسة التركية، وتحديدًا في شهر شباط من العام ذاته بعد أن تخلت ليبيا عن الشركات التركية العاملة في البلاد، وإتهام ليبيا لتركيا بتمويلها للجماعات الإسلامية التي تسيطر في طرابلس بالأسلحة، وجاء هذا الإتهام من قبل رئيس الوزراء الليبي الأسبق عبد الله الثني؛ لتبرير موقف القصف الذي طال سفينة شحن تابعة لتركيا قبالة ساحل درنة؛ وهذا مما أدى إلى استنكار وزارة الخارجية التركية لهذا العمل[4].

---

[1] محمود الرنتيسي، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011–2014، المصدر السابق، ص 44.

[2] بدة الهاشمي، السياسة التركية تجاه ليبيا (2011–2020)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2020، ص 93.

[3] Siyat Abdi MAALIAM, Implications of Realist defensive Foreign Policy: Towards a Turkish Intevention in Libya during the first and second Libyan Crises, Journal of international relations and Political Science Studies, August 2023, Issue 8, P.P.36–37.

[4] رافع شريف ذنون، توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط 2011، مجلة تكريت لعلوم السياسية، تكريت، العراق، العدد 20، 2020، ص 31.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إن دواعي توجه سياسة تركيا نحو ليبيا هو الوهلة الأولى لتحقيق تدخلها في ليبيا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وخاصة بعد عمها للإتفاق السياسي الليبي PA2، والذي وُقِعَ في الصخيرات في دولة المغرب في كانون الأول 2015 م، من قبل بعض الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة؛ لتجاوز الانقسامات التي تحدث في البلاد، وبالتالي باء هذا الاتفاق بالفشل؛ وذلك بسبب تسيير الأمم المتحدة لهذا الإتفاق[1].

وإن ما تبتغيه تركيا في ليبيا هو الوصول إلى المساحات الجيولوجية في منطقة البحر المتوسط، ووجود كميات من الغاز والنفط القابلة للاستخراج، وما تشهد منطقة الشرق الأوسط من خلافات بين دولها؛ هذا مما أدى تركيا إلى استغلال الوضع وتوقيع مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني في 2019/11 م، حول السيادة على المناطق البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط[2].

ثانيًا: السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية

تحتل القضية الفلسطينية مكانًا محوريًا في السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتُعد فرصة مناسبة لتركيا في بناء دور فعال في المنطقة[3]. ورغم أن تركيا أول دولة في منطقة الشرق الأوسط اعترفت بـ (إسرائيل) كدولة عام 1949 م؛ إلا أن مواقف الحكومات التركية المتعاقبة كانت متضامنة مع الشعب الفلسطيني وداعمة للقضية الفلسطينية، ويتعزز هذا من خلال المواقف التي إتخذتها تركيا سابقًا، كتخفيض العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) في نهاية عام 1981 م، وكذلك كان رئيس وزراء تركيا الأسبق بولنت أجاويد داعم لمنظمة التحرير الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي، وفي عام 2002 م، وصف ممارسات (إسرائيل) بالإبادة[4].

وكذلك فإن تركيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بفلسطين كدولة، وتم الإعلان بشكل رسمي في تشرين الثاني 1988 م، وبالنظر إلى عدم قبول المجتمع الدولي بهذا الإعلان، قابله إعلان ياسر

[1] شويش عدلان، التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022 ، ص 106.

[2] شويش عدلان، المصدر السابق، ص 109.

[3] ياسر العشي، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، مجلة رؤية تركية، مقالة سياسية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، العدد2، 2015، ص 181.

[4] المصدر نفسه، ص 184.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عرفات باعترافه بـ (إسرائيل) كدولة في 14/ كانون الأول/ 1988 م[1]. كما قامت تركيا بالتصويت على قرار (37/54) في 1999/12/1 م، لصالح فلسطين وتضمن على أن إعلان قرار (إسرائيل) من خلال فرض قواتها على مدينة القدس هو ملف باطل، وكذلك أيدت تركيا قرار (94/64) في 2009/12/10 م، والذي نص على أن "مشروع لجنة تشكيل المسائل الخاصة بإنهاء الاستعمار والممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس"[2].

ازداد التفاعل التركي مع القضية الفلسطينية، وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002 م، والدفاع عن هذه القضية ضد سياسات التهويد والاستيطان والتدمير والعزل والتجويع في فلسطين، إلى أن وصل الحال أن تسوء علاقات ومصالح تركيا مع (إسرائيل) والولايات المتحدة الأميركية[3].

في 22/آذار/2010 م، أثناء مشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في القمة العربية، والتي عُقدت في مدينة سرت الليبية وتم تسمية القمة بـ (دعم صمود القدس)، فإنه دعا إلى تحالف مشترك (عربي – تركي – إسلامي)، "يرد على محاولة المساس بمقدسات الأمة الإسلامية ويبني مستقبلًا مزدهرًا للمسلمين"، وقال رجب طيب أردوغان في هذه القمة "نحن نريد رؤية نهاية الطريق وليس خارطة الطريق، فالقدس هي قرة عين العالم الإسلامي وهي القبلة الأولى ولا يمكن قبول اعتداءات (إسرائيل) على المقدسات إطلاقًا"، وأكد على أن نشاط المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية ليس بالأمر المقبول، ولا يتلائم مع معطيات القانون الدولي والإنسانية، وحذر من أن احتراق القدس يعني احتراق فلسطين واحتراق الأخيرة يؤدي إلى الشرق الأوسط بأجمعه[4].

في أواخر عام 2010 م، وفيما تخص خطط (إسرائيل) التي تتعلق بتهويد مدينة القدس وبالتحديد فيما يتعلق في ساحة البراق، فأكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين أوغلو على أن

---

[1] فخر الدين ألطون، إحتلال القرن: فلسطين في ظل الخطط الأحادية الجانب، منشورات إدارة الإتصال برئاسة الجمهورية التركية، أنقرة، 2020، ص 14.

[2] نقلًا عن: رائد نعيرات، معاذ عليوة، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني: الأبعاد والنتائج، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، 2021، ص 658.

[3] محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2010، ص 26.

[4] مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات والمواقف، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 44.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

"ساحة البراق وجوارها أرض وقف إسلامي، وجزء من مسجد الحرام"، فإن كل ما تفعله (إسرائيل) من عزل واستيطان وتهويد لمدينة القدس هي انتهاكات للقوانين الدولية والشرعية، ووجب عليها وقفها[1].

فيما يخص سياسة تركيا تجاه فلسطين بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، وخاصة بعد أحداث التغيير 2011 م، فأنها واجهت العديد من التحديات مع (إسرائيل)؛ وذلك يعود لكون تركيا هي القوة الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، والمساندة لعمليات التغيير التي حدثت في المنطقة، بينما (إسرائيل) إتجهت إلى إعادة صياغة معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت لها علاقات جيدة معها، خصوصًا وأن الانتخابات التي أُجريت في تلك الفترة نتجت عن صعود أحزاب إسلامية وتيارات تتبنى مقاربات تميل للعداء تجاه (إسرائيل)[2].

ثالثًا: السياسة التركية تجاه القضية السورية

بدأت العلاقات التركية السورية يغلب عليها الطابع الإيجابي مع صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002 م، حيث إتبعت تركيا سياسات وثيقة وخاصة تجاه دول العالم الإسلامي في الشرق الأوسط ومنها سوريا، حيث بدأت تأخذ في الاعتبار للقيم الثقافية والإستراتيجية والاقتصادية بشكل خاص بين البلدين والتي تشكل رؤية جديدة لسياسة تركيا الخارجية[3].

تُشكل الأزمة السورية محور إهتمام لتركيا أكثر من بقية الأزمات التي حدثت في الدول العربية في تلك الفترة؛ وذلك يرجع لعدة أسباب[4]:

1- تعتبر الحدود البرية السورية – التركية هي الحدود الأطول لتركيا، والتي تصل إلى 900 كم^2.

2- تقع تركيا في قلب مناطق (القوقاز، البلقان، الشرق الأوسط)، فتعتبر هذه أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل معها والتقارب للسعي في المكانة الإقليمية.

---

[1] نقلًا عن: طارق الشرطي، "تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية" من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة (2000-2010)، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011، ص 108.

[2] أميرة إسماعيل العبيدي، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه قطاع غزة (2009-2017)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد2، 2019، ص 236.

[3] Soner DURAN, ADALET VE KALKINMA PARTISI DÖNEMI TÜRKIYE – SURIYE ILIŞKILERI (2002-2014), Yüksek Lisans Tezi, T.C. BEYKENT ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ ULUSLARARASI İLİŞKİLER ANABİLİM DALI ULUSLARARASI İLİŞKİLER BİLİM DALI, İstanbul, 2014, S 37.

[4] سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 3/آذار/2016، ص ص 3-4.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3- هناك علاقات قرابة ونسب ومصاهرة بين البلدات الواقعة على طرفي حدود البلدين.

4- تُعد تركيا الراعية السياسية والتاريخية لتركمان سوريا، والذين يتمركزون في شمال سوريا قرب الحدود.

5- كانت حلب ذو أهمية استثنائية في تأريخ الدولة العثمانية، ولكن تركيا خسرتها في معاهدة لوزان 1923 م، بعد الحرب العالمية الأولى، وتُعد الآن بالنسبة إلى تركيا خط الدفاع الأول عن حدودها.

6- كان ولا زال لواء الإسكندرون عامل توتر بين تركيا وسوريا وضمته تركيا إلى أراضيها عام 1939 م.

7- تتشارك تركيا وسوريا في تعقيدات الملف الكردي، بالإضافة إلى إيران والعراق حيث يتم الإتفاق على بعض النقاط من جهة، ويتم التعارض من جهة أخرى.

8- تميزت العلاقات بين تركيا وسوريا تأريخيًا بالتوتر الدائم، وخاصة في فترة الحرب الباردة، وقت إنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (NATO)، وفي نفس الوقت كانت سوريا حليف للإتحاد السوفيتي السابق ومن ثم روسيا، وفي عام 1958 م، في عهد رئيس الوزراء التركي الأسبق عدنان مندريس عملت تركيا على تحشيد جيشها على حدود مصر للضغط على رئيس مصر الأسبق جمال عبد الناصر، بينما كان في عام 1998 م، حالة من التصعيد التي إتسمت بالتوتر ووصل الحال إلى حافة الحرب المباشرة، وانتهت بتوقيع إتفاق أضنة الأمني في 20/تشرين الأول/1998 م، وتم التخلي عن زعيم حزب العمال الكردستاني آنذاك عبد الله أوجلان من سوريا، بعد ضغوط من تركيا، ليتم اعتقاله وتسليمه إلى تركيا عام 1999 م.

9- ثمة تقارب ملحوظ في التنوع الأثني والعرقي والمذهبي على أطراف حدود الدولتين[1].

10- أهمية سوريا بالنسبة لتركيا فيما يخص معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة مع إيران في إطار الصراع على التنافس الإقليمي في المنطقة[2].

11- تُعد سوريا بوابة تركيا إلى العالم العربي؛ وذلك لأن تحسين علاقاتها المتوترة مع العرب طيلة القرن العشرين سوف يقدم نموذج على قدرتها في تجاوز عدم الثقة القائم[3].

---

[1] برهان الدين ضوران وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA)، إسطنبول، 2018، ص 301.

[2] أبو حنيفة واليد، الأزمة السورية: الجذور الأسباب الفواعل والأدوار، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020، ص 106.

[3] عمار جفال وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إتسمت السياسة التركية تجاه سوريا منذ بداية الأزمة السورية وحتى شهر آب 2011 م، بالحياد ويمكن تسميتها بالدبلوماسية الناعمة؛ وذلك إتضح من خلال تأييد تركيا للمظاهرات المطالبة بالإصلاح ضد النظام الحاكم في سوريا، وإرسالها وفود إلى سوريا لإجراء محادثات، والتوصل إلى حل لهذه الأزمة[1].

واجهت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات الأمنية الجديدة في عام 2012 م، وكانت هذه التحديات متعلقة بثورات التغيير التي حدثت في عام 2011 م، وبالخصوص منها الأزمة السورية والتي أدت إلى تداعيات سلبية على تركيا، حيث تسببت بالمزيد من التوتر في العلاقات ما بين تركيا وجيرانها في المنطقة، وانقسمت الجهات الفاعلة الإقليمية حول كيفية الرد على الجمود السياسي في منطقة الشرق الأوسط، فانقسموا الأطراف إلى قسمين، فإن تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية كانوا طرف مقابل الطرف الآخر المتمثل بإيران وسوريا والعراق؛ وأدى هذا الانقسام إلى زيادة المخاطر الأمنية في المنطقة؛ وبالتالي أصبحت سوريا تشكل تهديدًا أمني في المنطقة، وبالرغم من تدهور الأوضاع في سوريا واندلاع الحرب الأهلية فيها، فإن تركيا واصلت تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع عواصم الشرق الأوسط باستثناء دمشق، حيث زادت الصادرات التركية نحو المنطقة بشكل ملحوظ[2].

بعد أن أدركت تركيا عدم استجابة النظام الحاكم في سوريا إلى مقترحاتها ونصائحها، فإنها عملت على قطع علاقاتها مع النظام الحاكم السوري، وبدأت تركيا بمساندة المعارضة السورية، وقامت بالتخلي عن جميع الدبلوماسيين السوريين في أنقرة في 2012/5/31 م، وعملت على تشكيل تحالف دولي مع الدول الغربية خارج نطاق مجلس الأمن؛ وذلك لرفض روسيا لهذه القرارات والتي تدين النظام السوري، وكذلك طالبت تركيا بإقامة منطقة عازلة على الحدود المشتركة مع سوريا، ونشر صواريخ الباتريوت التابعة لحلف (NATO) على الحدود الجنوبية مع سوريا، وفي 24/آب/2016 م، باشرت تركيا بالتدخل العسكري في الأزمة السورية وسميت هذه العملية الأولى بـ (درع الفرات)؛ وهدفها هو الحد من العمليات والهجمات على المناطق الحدودية مع سوريا، وتستهدف التنظيم الإرهابي (داعش) وحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا، واستطاعت تركيا من خلال هذه العملية استعادة بعض المدن الواقعة

[1] رباب حسين إبراهيم مرسي وآخرون، السياسة الخارجية التركية وتطورات الأزمة السورية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد 78، حزيران 2023، ص 174.

[2] Kemal İnat, Türkiye'nin Ortadoğu Politikası 2012, ORTADOĞU YILLIĞI, 2012, S. 1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

على الحدود السورية التركية من سيطرة داعش والأكراد[1]. وأما العملية الثانية التي تسمى بـ (غصن الزيتون)، بدأت في 2018/12/20 م، والتي كانت تجري على الأراضي السورية؛ حيث تمكنت تركيا من السيطرة على منطقة عفرين، وكان هدف هذه إبعاد قوات وحدات حماية الشعب في مدينة عفرين؛ وذلك لإنها تمثل خطرًا على أمنها[2].

رابعًا: السياسة التركية تجاه القضية اليمنية

تمثلت السياسة التركية تجاه الأزمة اليمنية في بادئ الأمر بتجنب التدخل المباشر واكتفت بالمناشدات العامة لتحسين الوضع ومستقبل اليمن من خلال عملية التحول الديمقراطي، فأبدت دعمها للمبادرة الخليجية التي أُعلنت في 3/نيسان/2011 م، لانتقال السلطة لوضع الحلول ومعالجة الأزمة اليمنية[3].

وبعد إسقاط نظام الحكم في اليمن علي عبد الله صالح عام 2012 م، تحولت سياسة تركيا من الشكل الرسمي بين الحكومات فقط إلى الوقوف بجانب الشعب اليمني، ومساندتهم ودعمهم من خلال التواصل المباشر مع قادة النخب الاجتماعية؛ وهذا مما عزز حضور تركيا في اليمن على المستوى الدبلوماسي الشعبي إلى جانب المستوى الدبلوماسي الرسمي، ففي هذه الفترة استطاعت تركيا أن تحقق تقارب ملموس مع اليمن كدولة ومجتمع، وكان من المأمول أن تحقق تقارب أكثر تطورًا لولا الانقلاب الذي حدث في اليمن عام 2014 م، والذي أدى باليمن إلى حرب داخلية ولا زالت مستمرة، واستمرت تركيا في دعم الحكومة اليمنية الجديدة وأصدرت بيانًا، كدعمها ومساندتها لمخرجات الحوار الوطني الشامل، والذي نتج عنه نظام سياسي ودستور جديد، ودعم حكومة اليمن لحل الأزمة التي تمر بها، والأخذ بالنظر في تنفيذ المبادرة الخليجية[4].

---

[1] بحر الزين مسعودي، الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية والتركية (من 2011/2019)، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص ص 60-61.

[2] بيستون عمر نوري، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد (2011)، مجلة قه لا ى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، أربيل، العراق، العدد3، 2019، ص 615.

[3] عبد الكريم كاظم عجيل، مستقبل النظام الإقليمي العربي: (دراسة في دور المتغيرات الخارجية بعد أحداث الربيع العربي، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2019، عمان، ص 206.

[4] مراد سحلول، العلاقات التركية اليمنية: الروابط التاريخية الواقع الحالي، الآفاق المستقبلية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد5، آذار – نيسان 2022، ص ص 28-29.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إن من صالح تركيا أن تستقر الأوضاع في اليمن؛ وذلك لحساسية موقعها الجغرافي المطل على أهم المرات المائية، فإن العلقة طردية فكلما استقر الوضع في اليمن كلما ساعد على إنجاز الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي[1]. إذ سعت تركيا للتدخل في الأزمة اليمنية؛ لتحقيق سيطرتها على السواحل الجنوبية لليمن، ووضع موطئ قدم في بحر العرب، وكذلك تعزيز قدراتها اللوجستية للقاعدة العسكرية التابعة لها في الصومال في منطقة القرن الأفريقي، ورغبتها في التحكم في مضيق باب المندب[2].

رغم تأييد تركيا لعملية عاصفة الحزم* التي تقودها السعودية، والتي تقوم على الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة؛ ألا أن تركيا لم تنخرط بشكل مباشر في العلميات العسكرية للتدخل في الأزمة اليمنية واقتصارها على الدعم اللوجستي والاستخباري[3]. واستعمال تركيا أدواتها الإنسانية والثقافية والاقتصادية المتمثلة بسياستها الناعمة في تعاملها مع الدول والشعوب العربية ومنها اليمن؛ هو لتحقيق مصلحتها الخاصة والسعي لرؤاها وتطلعاتها المستقبلية[4].

ففي عام 2017 م، أرسلت تركيا سفينة تحمل على متنها إمدادات إغاثة تصل إلى حوالي 9 مليون دولار، وكذلك أنشأت مستشفى صغير في عدن وساهمت بتقديم الدعم المادي الذي يقدر بمليون دولار لليونسيف، ووفرت علاج للمصابين من المقاتلين في مستشفياتها المحلية، وأطلقت حملات تبرع في عامي 2018 و2019[5].

---

[1] عبد الرحمن عادل أحمد، العلاقات الأمريكية – التركية من التحالف إلى التدهور، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ص 122.

[2] محمد رمضان أبو شعيشع، إيران.. تركيا.. إسرائيل وصراع القوى في الشرق الأوسط، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ص 202.

* عاصفة الحزم: وهي عملية عسكرية أطلقتها المملكة العربية السعودية على اليمن في عام 2015 م، والتي شملت غارات جوية على الحوثيين، وكانت هذه العملية على شكل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية و9 دول عربية (الكويت، قطر، البحرين، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الأردن المغرب، السودان، السنغال). للمزيد ينظر: سجى عادل علي حسين، الحرب اليمنية وأثرها على الامن القومي السعودي بعد العام 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020، ص 103.

[3] فريق الأزمات العربي، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية– التركية ودور تركيا الإقليمي، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 77، 2016، ص ص 90–91.

[4] عاتق جار الله، الحملات التركية لإغاثة الشعب اليمني الدوافع والنتائج، مقال منشور على شبكة الإنترنت في موقع مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019، على الرابط الآتي:https://www.orsam.org.tr/ar/--26/

[5] عمر منصر، تركيا وتحول سياستها نحو الحرب الأهلية اليمنية، من منظور محلي وإقليمي، مقال منشور على شبكة الإنترنت في موقع مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 2022، على الرابط الآتي:
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16364

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خامسًا: السياسة التركية تجاه الأزمة السودانية

إن الموقع الجيوبولتيكي والإستراتيجي للسودان له أهمية خاصة بالنسبة للقوى الدولية والإقليمية ومن هذه القوى هي تركيا مما جعلها تتابع مجريات الأحداث السياسية في السودان[1]

فبعد الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام الحكم السوداني عمر البشير في 21/ آب/2019 م، كانت سياسة تركيا تتمثل بدعمها ومساندتها لمطالب وحقوق الشعب السوداني، وبالرغم من المعرقلات التي واجهتها السودان من عدم استقرار للأوضاع الداخلية فيها، والقدوم على ترتيبات جديدة مع القوى الإقليمية والدولية، لكن السودان استمرت بعلاقاتها الجيدة مع تركيا والأخيرة حرصت على أن تظل السودان حليف وشريك إستراتيجي لها تجاه رؤيتها لأفريقيا[2].

فإن هذه الثورات ومن ضمنها الثورة التي حدثت في السودان هي بمثابة اختبار حقيقي للصراع بين إرادات القوى التي تدخلت في هذه الثورات المتمثلة بمصالحها ومبادئها ومن بينها هي تركيا[3]

وفق الرؤية التركية، إن دول قارة أفريقيا لم تعد نائية، بل ويجب إنشاء علاقات سياسية واقتصادية، والعمل على تطويرها، وإن أساس انفتاح تركيا تجاه قارة أفريقيا هو زيادة علاقاتها، والتأثير في المنطقة وبالتالي في العالم[4].

إن جزيرة سواكن السودانية خير مثال لإرتباط المصالح الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لتركيا، فإن هذه الجزيرة تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي والإقليمي للقوى الفاعلة في المنطقة وخاصة في منطقة البحر الأحمر، والقلق يتزايد بتواجد النفوذ التركي في الجزيرة، والذي يمثل إشكالية سياسية وإستراتيجية واقتصادية لتلك القوى؛ وذلك لإن سيطرة تركيا على هذه الجزيرة، والعمل على تطويرها وإحياء دورها كساحل وميناء ملاحي، يمكن أن يؤدي إلى تهديد القيمة البحرية والملاحية للعديد من الموانئ المحيطة؛ وهذا ما يؤدي إلى استعادة الدور

---

[1] إبراهيم ناصر، طبيعة العلاقة بين قوى المؤسسة العسكرية في السودان، تقدير موقف، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 211، ص 6.

[2] إكرام محمد صالح حامد دقاش، العلاقات التركية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط، أنقرة، العدد5، آذار – نيسان 2022، ص 32.

[3] بسيوني محمد الخولي، تفاعل الثورة العربية مع محيطها الإقليمي غير العربي، نُشر بواسطة بسيوني محمد الخولي، 2023، ص 76.

[4] المصدر نفسه، ص ص 80-81.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الملاحي واللوجستي للجزيرة، وبالتالي سيؤثر على توجيه وتكييف حركة النفط العالمية عن طريق البحر الأحمر[1].

بالرغم من توقيع الإتفاقية التي تخص جزيرة سواكن في عام 2017 م، أي قبل إطاحة نظام عمر البشير؛ ألا أنها لم تُلغى هذه الإتفاقية؛ وذلك للحفاظ على العلاقات ما بين البلدين، وإن رؤية تركيا المستقبلية لهذه الجزيرة هي تحويلها إلى مركز سياحي وبالخصوص للحجاج المتوجهين للحج[2]

نستنتج من كل ما سبق فيما يخص سياسة تركيا تجاه الأزمات التي حدثت في العالم العربي والتي عرفت بثورات التغيير بأن سياستها كانت في أغلب الأزمات التي حدثت في بادىء الأمر اتسمت بالتعاطف مع الشعوب والحياد والجانب الدبلوماسي، وفيما بعد بالخطوة التالية تغيرت هذه السياسة فإتجهت للتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ لأجل تحقيق ما تبتغيه واستغلال ما يحدث من أزمات وضعف الأنظمة السياسية؛ للتحكم بالمنطقة وفرض السيطرة وتنمية الدور الإقليمي وتعزيزه.

سادسًا: السياسة التركية وقضايا المياه في المنطقة

تُعد المياه من أولويات الخطط التي تدرجها تركيا في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، فهي تسعى إلى زيادة معدلات التنمية من خلال الموارد المائية، فالمشاريع التي تقيمها تركيا هي الأساس لتحقيق هذه الأهداف[3].

وأهم هذه الأهداف المتمثلة باستغلالها للفائض المائي[4]:

1- مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)*.

2- مشروع مياه السلام*.

---

[1] بسيوني محمد الخولي ، مصدر سبق ذكره، ص 85.

[2] عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات .. التحالفات المرنة .. سياسة القوة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021، ص 181.

[3] هدى خلف علي، دور متغير المياه في مستقبل العلاقات العراقية التركية بعد عام 2014، دار الرائد للطباعة، بغداد، 2023، ص 74.

[4] صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 206.

* يُعد هذا المشروع المعروف بمشروع (الگاب) أحد أهم المشاريع في تأريخ تركيا في مجال التنمية الإقليمية والاقتصادية، والتي بدأت بتنفيذه في أوائل الثمانينات إذ يتضمن على 13 سدًا، ومشاريع للري ومحطات توليد للطاقة الكهربائية المُقامة على 21 سدًا، 17 منها على نهر الفرات و 4 على نهر دجلة. للمزيد ينظر: أميرة إسماعيل العبيدي، إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا، مجلة التربية والعلم، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، العدد (44)، 2010، ص 60.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3- في مجال بيع المياه.

وبناءً على ما سبق فإن هناك علاقة تربط فيما بين الاقتصاد المائي التركي وتسوية القضية الفلسطينية من خلال ربط عملية التسوية بالمياه أي السلام مقابل المياه، فإن تركيا تعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول منطقة الشرق الأوسط وفي الوقت نفسه إن علاقاتها الاقتصادية مع (إسرائيل) مستمرة بالتطور والتقدم ولا تتراجع بالرغم من تراجع العلاقات السياسية فيما بين البلدين، فإن تركيا تعمل على تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي على حساب (إسرائيل) عن طريق توظيفها للأوضاع العربية بما يتفق مع مصالحها، وإنها على دراية بأن ثورات التغيير ستعزز من عملية صنع القرار في الدول العربية وهذا ما عملته تركيا في الوقوف بجانب الشعوب العربية، وفي الوقت نفسه يتنافى مع مصالح (إسرائيل) والتي لا تريده، وتتمثل علاقة الربط بين الاقتصاد المائي التركي وتسوية القضية الفلسطينية بعدة نقاط[1]:

1- (إسرائيل) تواجه نقص شديد في المياه، وإنها تعمل على سد احتياجاتها المائية عن طريق أنهار مياه الدول العربية المتمثلة بـ (نهر الأردن، نهر اليرموك، نهر بانياس، نهر الليطاني).

2- أن محادثات السلام إذا تمت على أكمل وجه فإن (إسرائيل) ستجبر على ترك الأراضي الفلسطينية وبالتالي ستتعرض إلى أزمة شديدة في المياه.

3- تلجأ (إسرائيل) إلى تركيا الغنية بالموارد المائية؛ لتعويض نقصها من المياه.

وتتمثل دوافع سياسة تركيا المائية في سعيها لتغيير الخريطة السياسية في المنطقة، على أن تضمن أن يكون لها دور فاعل في الجغرافية السياسية والاقتصادية الجديدة؛ لبناء وتعزيز المكانة الإقليمية

---

* مشروع مياه السلام: وهو أحد المشاريع التركية المائية الاقتصادية المهمة، والتي سعت إلى تركيا إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، وأسهم في إقتراح موضوع هذا المشروع الرئيس الراحل التركي تورجت أوزال في عام 1986 م بالتعاون مع مستشاره للشؤون الخارجية جيم دونا، وتقوم فكرة هذا المشروع على نقل المياه الفائضة عن الحاجة الفعلية لتركيا من نهري جيحان وسيحان عبر أنابيب إلى الدول العربية في شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب وإسرائيل.

للمزيد ينظر: هشام فوزي عبد العزيز، مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه 1987 م – 1999 م، مجلة المنارة، عمادة البحث العلمي، جامعة أهل البيت، الأردن، العدد (2)، 2008، ص 252.

[1] محمد هاشم العبد الله، مستقبل السياسة الخارجية التركية حيال القضية الفلسطينية وتحديات الأمن الإقليمي المفقود: دراسة في "ماضي الأتراك وتاريخهم الذي يرتكزون عليه اليوم في حاضرهم ومستقبلهم"، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص ص 133-134.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المتميزة في منطقة الشرق الأوسط عبر مشاريع الربط الإقليمي المائية[1]. وبحكم موقعها الجيو إستراتيجي المهم يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالتغيرات الإقليمية، ويعود عليها المنافع الاقتصادية والتجارة ويهيأ لها التوسع والبحث عن نفوذها الإقليمي والدولي[2].

في حين سياسة تركيا تجاه مياه الشرق الأوسط المتمثلة بنهري دجلة والفرات مرتبطة بسياسة (إسرائيل)؛ وذلك من خلال عدة مشاريع من بينها مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، ففي حال نشوب أي نزاع محتمل بين (إسرائيل) ودولتي سوريا والعراق، فإن (إسرائيل) ستقوم بالضغط على تركيا وكسبها إلى جانبها، لكي تقوم الأخيرة بتقليل المياه التي تذهب إلى كل من العراق وسوريا، فإن (إسرائيل) تجعل من تركيا ورقة ضاغطة تهدد العراق وسوريا في حالة نشوب أي نزاع إسرائيلي – عربي[3].

تشترك كل من تركيا والولايات المتحدة الأميركية و(إسرائيل) في سياسة موحدة وهي التعاون في مسألة المياه في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق إقامة مشروع إقليمي يتضمن إدخال جميع الأحواض المائية في منطقة الشرق الأوسط داخل نظام موحد مشترك أي ما يُعرف بـ (السوق الشرق أوسطية)؛ وهذا يؤدي إلى تشجيع حرية التجارة والاعتماد على تكنولوجيا المياه، من خلال التعامل مع مراكز المياه في الولايات المتحدة الأميركية؛ وبذلك يكون دور فعال للمؤسسات الاقتصادية ضمن نطاق هذا المشروع[4].

وهذا فإن سياسة تركيا المائية تجاه العراق وسوريا من خلال إتفاقياتها المشتركة قائمة على الأسس الآتية: [5]

1- عدم رغبة تركيا في إدراج مسألة الحقوق المكتسبة لكل من العراق وسوريا ضمن جدول مناقشاتها؛ لإنها في الأساس لا تريد الاعتراف بهذه الحقوق.

2- إصرار تركيا على إدراج نهر دجلة ضمن مباحثاتها في الإتفاقيات مع نهر الفرات، واعتبارها له وحدة جغرافية واحدة معه.

---

[1] عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات، التحديات والأخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 81.

[2] أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 633.

[3] مينا عدنان عبد الأمير، متغير المياه في الإدراك الإستراتيجي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة (الشرق الأوسط أنموذجًا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2021، ص 104.

[4] المصدر نفسه، ص 174.

[5] صباح محمود محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 220-221.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3- بث وتعميق الفرقة بين سوريا والعراق، وتطبيق شعار (فرق تسد).

4- تعزيز تركيا لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال حرصها على توظيف مشاريعها المائية، باعتبارها حلقة وصل تربط ما بين العالم الإسلامي وأوروبا.

5- محاولة تركيا نشر وتطبيق مبدأ جديد في مجال العلاقات الدولية وهو (بيع المياه).

6- تحقيق مبدأ الحكم التركي، والذي يجعلها سلة غذائية لمنطقة الشرق الأوسط عبر تخزينها للموارد المائية، وهذا ما يجعلها في رأي بعض الخبراء من الدول العشر الكبرى في العالم.

7- تهديد تركيا للدول العربية عبر استخدام الثروة المائية للضغط عليهم سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، والمحاولة في انتزاع المكاسب غير المشروعة لكل من العراق وسوريا.

8- التمهيد للهيمنة التركية على منطقة الشرق الأوسط، وتكوين إمبراطورية قوامها المياه؛ وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية عبر (إسرائيل) وحلف شمال الأطلسي.

9- إرغام العرب على قبول (إسرائيل)، والاعتراف بها كدولة ضمن الشرق الأوسط، والتعاون معها بصورة دائمة عن طريق ربط شريانهم المائي بتركيا المتحالفة مع (إسرائيل) والعرب.

سابعًا: السياسة التركية وقضايا النفط والغاز في المنطقة

تُعد منطقة الشرق الأوسط ساحة لتنافس القوى الدولية والإقليمية؛ لما لها من أهمية كبيرة من الناحية الجيوبوليتكية والإستراتيجية، ووجود احتياطات وفيرة من النفط والغاز، وإن هشاشة الوضع في منطقة الشرق الاوسط يسمح بإيجاد أجواء مناسبة لتلك القوى الإقليمية والدولية؛ لممارسة أدوارها الفعالة بما يتناسب مع مصالحها، فضلًا عن الأحداث المتسارعة التي حدثت في المنطقة جعل من القوى الإقليمية أن ترسم سياستها تنفيذًا لسياسة الدول الكبرى، وهذا مما ترك أثرًا لبروز التنافس الإقليمي[1].

تتبع تركيا عدة سياسات؛ وذلك لغرض رفع مستوى أمن الطاقة لديها، وبذلك تصبح مركزًا إقليميًا موزعًا للغاز والنفط، وكذلك التخفيف من العبء الاقتصادي الذي يترتب على توفير هذه المصادر، ومن أهم هذه السياسات التي تتبعها هي عملها على تطوير بنيتها التحتية لمشاريع الطاقة، بحيث ممكن أن تصبح تركيا أكثر قدرة على التعامل مع تخزين واستيراد وإعادة نقل هذه المصادر، مستغلة موقعها الجغرافي المهم الذي يربط بين دول الشرق الأوسط الغنية بهذه المصادر ومرورًا ببحر قزوين إلى أوروبا

[1] فيان أحمد محمود، التنافس الجيولوتيكي التركي – الإيراني في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 59، ص ص 187-188.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عن طريق إنشاء عدة مشاريع لنقل الطاقة، ومنها مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP)، والذي يوفر إمدادات الغاز الطبيعي إلى كل من تركيا وأوروبا[1].

تُعد الطاقة ومشاريعها من الملفات المهمة في سياسة تركيا الخارجية، إذ أن حاجة تركيا للطاقة تتزايد بصورة مستمرة، ففي عقد التسعينيات من القرن الماضي زادت حاجتها لمعدل 10% لكل عام، ووصلت النسبة إلى الضعف في القرن الحالي، ففي عام 2010 م، وصلت إلى 22 مليون طن/عام، ونظرًا إلى تلك الحاجة فإن تركيا تبحث عن إمدادات الطاقة، وإنها ترى من مصلحة بلادها تحقيق المكاسب الاقتصادية، وتعزيز المكانة الإستراتيجية في الشرق الأوسط ولدى حلفائها الغرب، وأهم مشروع بالنسبة لها هو خط أنابيب (باكو – جيهان) من الناحية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فمن الناحية الإستراتيجية يُعد هذا المشروع هو بداية لمشاريع خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي والنفط إلى دول العالم كونه سيمثل جسرًا للربط ما بين الشرق والغرب، فإن تركيا يمكنها أن تلعب دورًا كبيرًا في نقل الغاز الطبيعي والنفط إلى الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا بحكم موقعها الجيو إستراتيجي؛ وهذا مما سيعزز من نفوذها في عدة مناطق وهي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، وأما من الناحية السياسية فإن هذا المشروع جعل تركيا من أولويات إهتمام دول أوروبا، كونه سيربط آسيا الوسطى وجنوب القوقاز بتركيا، وإلى البحر الأبيض المتوسط ووصولًا إلى أوروبا، ويُعد هذا المشروع آمن؛ لإن المضائق البحرية التابعة لتركيا كانت تشكل عقبة في عملية نقل السفن النفطية الغربية، وأما من الناحية الاقتصادية، فقد ساعدت هذه خطوط الأنابيب بسبب كلفة نقلها القليلة إلى أن تحصل تركيا على النفط الخام بسعر منخفض جدًا، وأيضًا الشركات التركية تستثمر في هذا المشروع مما يعني ذلك زيادة في نسبة الأرباح، وكذلك توفير فرص عمل كثيرة وتنشيط مجال القطاع الخاص[2].

إن الثروة النفطية والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي التي تحتاج إليها دول أوروبا، وتركيا موجودة في الجوار الجغرافي لها؛ الأمر الذي يجعل من الأخيرة تستثمر موقعها الجغرافي كبلد لعبور النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية من الشرق الأوسط إلى أوروبا، وتمثل هذا بمشروعين[3]:

---

[1] سياسات تركيا في مجال امن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزًا عالميًا لتخزين الغاز وتصديره، إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، نيسان 2021، ص 13.

[2] قاسم محمد عبيد، مرتضى نعيم كاظم، التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد العام 2011، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2019، العدد 59، ص ص 16-17.

[3] محمد هاشم العبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص 132-133.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1- الربط الكهربائي* ويشمل عدة دول، وهي: مصر، ليبيا، سوريا، الأردن العراق، فلسطين، تركيا.

2- ربط شبكات الغاز الطبيعي العربي بالشبكة الأوروبية*، والذي يعد نموذجًا متميزًا ومعتمدًا لمشاريع التعاون العربي الإستراتيجي؛ كونه يمثل الشريان الاقتصادي الذي يربط بين القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، أوروبا).

ثامنًا: السياسة التركية والتحالفات والتكتلات الاقتصادية في المنطقة

فيما يخص سياسة تركيا تجاه التحالفات والتكتلات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فلابد التعرف على مفهوم التكتلات الاقتصادية بشكل عام، فأنها تتمثل في عملية تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة من الدول الأعضاء في هذا التكتل؛ لأجل الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص، وكذلك تقسيم العمل على المستوى الإقليمي فيما بين هذه الدول في مجالات الاستثمار والتجارة، فيمكن النظر إلى أن التكتلات الاقتصادية بأنها تمثل عولمة جزئية تتم ضمن إطار العولمة الشاملة[1].

ويكون تطور التكتلات الاقتصادية على خمسة أشكال أساسية تتدرج من أبسط الأشكال إلى الأكثر تطورًا، وهي الآتي[2]:

1- ترتيبات التجارة التفضيلية.

2- منطقة التجارة الحرة.

3- الإتحاد الجمركي.

4- السوق المشتركة.

---

* يتضمن هذا المشروع ربط شبكات الكهرباء في العراق ومصر ولبنان والأردن وليبيا وسوريا وتركيا، والذي بدأت التجارب الفعلية له في عام 2005م، وكان المشروع فيما مضى يضم خمس دول فقط وهي العراق، مصر، سوريا، الأردن، تركيا ثم إنضمت لبنان ليصبح سداسيًا ومن ثم إنضمت ليبيا ليصبح سباعيًا. للمزيد ينظر: أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص 378.

* يُعد خط الغاز العربي أحد أهم المشاريع الاقتصادية في شرق المتوسط، والذي يمثل نقطة تحول وبداية لتصدير الغاز إلى قارة أوروبا عبر تركيا، وإن مسار الخط هو مصر، إسرائيل، الأردن، سوريا لبنان وأخيرًا تركيا. ويبلغ طول الخط 1200 كم، وينقل= 10.3 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز. للمزيد ينظر: سوزان نور، ماذا تعرف عن "خط الغاز العربي" من مصر إلى أوروبا، 2018، مقال منشور على شبكة الإنترنت وعلى الرابط:

https://ae.linkedin.com/pulse/

[1] محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 191.

[2] المصدر نفسه، ص 198.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5- الاتحاد الاقتصادي: إن منظور تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط هو رؤيتها للشرق الأوسط الكبير، المتمثل بالمشروع الشرق أوسطي الذي يقوم عليه اقتصاد المنطقة، والذي يُعرف بـ (اقتصاد السوق)، ولا سيما أن تركيا وقوى إقليمية ودولية أخرى مرشحة للإنضمام إلى هذا المشروع[1].

في ظل نظام الأحادي القطبية وتنامي قدرات روسيا والصين؛ لاستعادة روسيا دورها ومكانتها الدولية، وطموح الصين إلى العالمية، فإن التحالف التركي – (الإسرائيلي) إتجه إلى تعزيز العلاقات مع الصين وروسيا، فوقعت كل من روسيا وتركيا في تشرين الثاني 2001 على "خطة العمل المشتركة في أوراسيا"، وقام رئيس روسيا فلاديمير بوتين بزيارة أنقرة في كانون الأول 2004 م، وتُعد هذه الزيارة الأولى منذ الحرب الباردة على مستوى رئيس دولة، وحاول التحالف (الإسرائيلي) – التركي استغلال دور الصين الاقتصادي العالمي، لغرض إيجاد موطئ قدم للصناعات (الإسرائيلية) – التركية في الأسواق العالمية[2].

عقدت تركيا شراكات اقتصادية مع بعض الدول العربية، وتمثلت بمؤتمر التعاون الصناعي العربي التركي، والذي عقد في كانون الأول 2011 م، ودورته الثانية في آيار 2012 م، في مدينة طرابلس الليبية، وألقى وزير الصناعة التركية نهاد أرغون كلمته في المؤتمر قائلًا: "ينبغي تشجيع التعاون بين البلدان بجميع الوسائل قدرًا لإرساء السلام والازدهار في العالم، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يزداد أهمية لبلادنا التي تتقاسم جغرافيا المنطقة"[3]

أدت تطورات ثورات التغيير في عام 2011 م، وخاصة الأزمة السورية إلى آثار سلبية اقتصادية على تركيا نتيجة خسارة سوريا كحليف استثماري لها وسوق اقتصادي وبوابة دخول اقتصادية وسياسية أساسية للمنطقة العربية، فإن تطورات الأزمة السورية أدت إلى انهيار فكرة التكامل الاقتصادي بين تركيا ودول العالم العربي والإقليمي الذي يُعد جسرًا موصلًا إلى فكرة التكامل السياسي، وتحقيق السلام والاستقرار بين دول منطقة الشرق الأوسط، والذي يسهم في تنمية المكانة الإقليمية لتركيا في المنطقة[4].

---

[1] فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 134.

[2] سماح مهدي صالح العلياوي، مستقبل الشرق الأوسط وملامح نظام عالمي جديد، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2018، ص 432.

[3] رائد مصباح أبو داير، إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل 2000-2011، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2013، ص 389.

[4] أركان إبراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، كانون الثاني 2019، ص 230.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يُعد الإتحاد الأوروبي من أهم وأكبر التكتلات الاقتصادية في العالم والأكثر اكتمالًا من ناحية البنى والهياكل التكاملية، وكذلك من ناحية الاستمرار في إتمام المسيرة التكاملية[1]. وإن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سيتيح لدول أوروبا بالاستثمار في تركيا، والتي تعتبر من أكبر الأسواق الأوروبية ومنفذًا للوصول إلى منطقة الشرق الأوسط[2].

تاسعًا: السياسة التركية والتحالفات والتكتلات السياسية في المنطقة

عادت تركيا إلى معادلات الشرق الأوسط بدعم من وزير خارجية تركيا الأسبق أحمد داوود أوغلو وذلك في زمن توليه للمنصب (2004–2009) م، بعد فترة غياب عبر السياسة الإقليمية المتوازنة والصاعدة، حيث عملت على وضع البلد في بؤرة الأحداث؛ وبذلك أدت العوامل الداخلية والخارجية إلى تكوين عوائق، ولكن سياسة تركيا الإقليمية نجحت في استرجاع القوة والمكانة التأريخية لتركيا إلى جوارها الجغرافي والحضاري، بحيث استطاع أحمد داوود اوغلو أن تكون تركيا سياستها متعددة الأبعاد والإتجاهات، حيث تبقى على توجهها الأساسي نحو الغرب وفي الوقت نفسه تنفتح على دول منطقة الشرق الأوسط[3].

هذه السياسة تتبعها الدول المتوسطة عكس الدول الكبرى والعظمى الذين ينتهجون الانفراد بسياستهم، فإن تركيا تتبع هذه السياسة؛ لتحقيق أهدافها في المنطقة، فعملت على تطبيق هذا المبدأ من خلال سعيها للإنضمام للعديد من الهيئات الدولية، المتمثلة منها مجلس الأمن الذي أُنتخبت فيه لأول مرة عام 1961 م، وتم اختيارها عضو غير دائم في الفترة ما بين (2009–2010) م، كما عملت على إطلاق مبادرات جديدة في منظمة الأمم المتحدة على سبيل المثال (تحالف الحضارات)[4]. وأطلقت هذه المبادرة في عام 2005 م، بدعم من الأمم المتحدة وإسبانيا برئاسة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) والهدف منها؛ هو تعزيز ضمان الحريات وحقوق الإنسان بين الدول وسعيًا إلى عالم أفضل[5].

---

[1] محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 57.

[2] منال إبراهيم عشري، التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 46.

[3] شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، 2016، ص 297.

[4] داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد 15، حزيران 2022، ص 304.

[5] مروان عوني كامل، أحمد مشعان نجم، الإستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل التغير الإقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، العدد 11، ص ص 248–249.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وكذلك شاركت في الفرق التابعة لقوات حفظ السلام، وبقيت عضو نشط في حلف (NATO) ومجموعة (G20)، ولا زالت تطمح للحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي، وأصبحت رئيسًا لمنظمة التعاون الإسلامي عام 2005 م، وعضو مراقب في جامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي، وعضو في الحوار في مجموعة شنغهاي 2013 م، فإن هذا التحرك التركي أدى إلى زيادة مكانتها وقوتها الإقليمية، والوصول إلى درجة من التوازن في المنطقة[1].

عاشرًا: السياسة التركية والتحالفات والتكتلات الأمنية في المنطقة

إن التحالفات بشكل عام، والتحالفات والتكتلات الأمنية بشكل خاص من الممكن أن تشير إلى مفهوم الشراكة الأمنية، وبما أن موضوع بحثنا عن تركيا فممكن تسميتها الشراكة الأمنية الإقليمية؛ كونها هي عبارة عن "ترتيب أمني داخل منطقة ما يستمد جذوره من خلال إجماع الدول على التعاون لتقليص العنف، وتعزيز الاستقرار والسلام بالمنطقة من خلال أنماط مختلفة من الإتفاقات والآليات، مثل المعاهدات الأمنية الرسمية والمنظمات الأمنية الدولية، بما في ذلك إجراءات بناء الثقة، وتعد جميع دول المنطقة تقريبًا، بما في ذلك جميع القوى المعنية والقوى الخارجية، أعضاء في الشراكة الأمنية الإقليمية"[2].

تدعي كل من تركيا و(إسرائيل) بأنهما محاطتان بدول مُعادية، وهذا مما دفعهما إلى تشكيل تحالف ثنائي أمني في شباط 1996 م، وتضمن هذا التحالف إنشاء مجلس أمني مشترك، يُسمح للطائرات والأجهزة (الإسرائيلية) باستخدام القواعد التركية لغرض التجسس، وإجراء مناورات وتبادل زيارات ومعلومات عسكرية، وإن هذا التحالف عزز تركيا ووضعها في مؤسسات التمويل، وكذلك اكتسبت تأييد رجال الأعمال اليهود والمنظمات الدولية، لأجل فتح منافذ استثمارات الغرب، ومساندة الولايات المتحدة الأميركية، ومد جسور التعاون، وتأسيس نوع من التكامل مع (إسرائيل)[3].

اعتبرت إيران إن التحالف التركي – (الإسرائيلي) يُعد بمثابة مُهدد لها ويستهدفها، وكذلك اعتبرت كل من سوريا ولبنان بأن هذا التحالف الأمني هو دعم للإحتلال (الإسرائيلي)، ويتنافى مع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل، في حين اعتبره العراق بأن هذا التحالف هو عمل استفزازي ضد مبادئ الأمة العربية، ومصر اعتبرته يشكل عدم إتزان في العلاقات الإقليمية، وأخيرًا رأت فيه كل من

---

[1] داليا رشدي عرفات، مصدر سبق ذكره، ص ص 304-305.

[2] نقلًا عن: حميد محمد طالب، العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع؟، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 27.

[3] سماح مهدي صالح العلياوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 425-426.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بأنه يولد انعكاس سلبي على الأمن الإقليمي وبالتالي تنتج بيئة تتصف بالتوتر[1].

وظف التحالف التركي – (الإسرائيلي) قدراته؛ لكي يؤمن الدعم للنظام القطبية الأحادية في ظل المتغيرات التي تحدث على الخريطة السياسية، وأهمها بروز مرحلة عدم توازن القوى، خاصة عودة روسيا وتقدم الصين في منطقة الشرق الأوسط[2].

قامت دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، الكويت، عمان) بتعزيز علاقاتها العسكرية مع تركيا بشكل ملحوظ، حيث تزايدت مبيعات تركيا للأسلحة إلى دول الخليج، كما نما التحالف التركي – القطري، وبلغ ذروته في توقيع إتفاق الدفاع عام 2014 م، ونشر تركيا قواتها في الدوحة خلال أزمة مجلس التعاون الخليجي عام 2017 م، وافتتاح مقر القيادة المشركة في القاعد العكسرية (خالد بن الوليد)، ومع قيام عدد من دول مجلس التعاون الخليجي بإعادة الشراكات الدفاعية، كانت تركيا المتصدرة بهذا التحول من خلال سعيها المتواصل في تعزيز مكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد تحسن علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي[3].

الخاتمة والاستنتاجات

لم تكن سياسة تركيا واضحة ومحددة تجاه منطقة الشرق الأوسط، ففي أغلب الأزمات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط، كانت في البداية تظهر تعاطفها مع إرادة الشعوب ووقوفها إلى جانبهم باستخدامها الطرق الدبلوماسية، ولكن العكس صحيح، فلو أنها بهذا الشكل مما يعني أن إرادات الدول الكبرى كذلك.

إن تغير سياسة تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وتفاعلها مع التغيرات الإقليمية والدولية دلالة على الانفتاح السياسي والاقتصادي والديمقراطي لممارسة أدوار جديد تتميز بالدبلوماسية

[1] المصدر نفسه، ص 427.

[2] سماح مهدي صالح العلياوي، المصدر السابق، ص 433.

[3] أحمد السعيدي، كيف أصبحت تركيا في طليعة التحالفات الأمنية الخليجية؟، مقال منشور على شبكة الإنترنت في موقع المعهد العراقي للحوار وعلى الرابط: https://hewariraq.com/amp/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتحقيق رؤيتها المستقبلية، بعد ما كانت تتسم بالانعزالية عن التغيرات الإقليمية وما يحدث في منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من ذلك فإن الأزمات لازالت مستمرة في أغلب الدول، فإنها استخدمت تعاطفها كغطاء لتدخلاتها الإنسانية والأمنية والعسكرية في المنطقة سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لتحقيق هيمنتها الإقليمية، وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية الدولية وبالتعاون مع الحليف الأكبر (إسرائيل).

الاستنتاجات : توصلنا في البحث إلى أن:

1- سياسة تركيا بشكل عام وتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص قائمة على تنفيذ إرادة الولايات المتحدة الأميركية وتحالفاتها مع (إسرائيل).

2- تعاطفها مع الشعوب العربية هو وسيلة وبداية طريق لتحقيق هيمنتها في المنطقة بحجة أنها متضامنة مع حقوق وحريات شعوب الدول المجاورة.

3- رغبتها في توسع نفوذها في المنطقة؛ لتحقيق مصالحها وتغليبها على المصالح العامة في منطقة الشرق الأوسط.

4- استغلال تركيا لما يحدث من فجوات في دول الشرق الأوسط، وانشغال هذه الدول بأزماتها، فإن تركيا تتبع سياستها تجاه القضايا التي تصب في مصلحتها.

5- تلعب تركيا دور التحالفات؛ لضمان حقها في الساحة الدولية وكمنافس إقليمي في المنطقة.

Refrences

Arabic Book

1. Abu Hanifa Walid, The Syrian Crisis: Roots, Causes, Actors and Roles, Academic Book Center, Amman, 2020.
2. Abdul Karim Kazem Ajeel, The Future of the Arab Regional System: (A Study of the Role of External Variables After the Events of the Arab Spring), Dar Degla Publishers and Distributors, Amman, 2019.
3. Abdul Rahman Adel Ahmed, American-Turkish relations from alliance to deterioration, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2023.
4. Ahmed Mishaan Najm, Turkey's International Status: A Study in Regional and International Balances, Amjad Publishing and Distribution House, Amman, 2016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5. Alayan Mahmoud Alayan, Arab Waters from the Nile to the Euphrates, Surrounding Challenges and Dangers, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2014.
6. Ammar Jaffal et al., Arab Regional Relations: Reality and Prospects, Center for Middle East Studies, Jordan, 2018.
7. Arkan Ibrahim Adwan, Syrian-Turkish Relations: Determinants and Issues, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, January 2019.
8. Bassiouni Muhammad al-Khouli, The Interaction of the Arab Revolution with its Non-Arab Regional Environment, published by Bassiouni Muhammad al-Khouli, 2023.
9. Burhanuddin Duran et al., The Justice and Development Party's Experience in Governance, Center for Political, Economic and Social Studies (SETA), Istanbul, 2018.
10. Fakhr al-Din Altoun, Occupation of the Century: Palestine in Light of Unilateral Plans, Publications of the Communications Department of the Presidency of the Republic of Turkey, Ankara, 2020.
11. Firas Muhammad Elias, Analysis of Turkish Foreign Policy According to the Perspective of the New Ottoman School, Dar Al-Academies Publishing and Distribution Company, Amman, 2016.
12. Hamid Muhammad Talib, Iranian-American Relations: Consensus or Intersection?, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2016.
13. Hoda Khalaf Ali, The Role of the Water Variable in the Future of Iraqi-Turkish Relations After 2014, Al-Raed Printing House, Baghdad, 2023.
14. Imad Kaddoura, Turkish Foreign Policy Trends... Flexible Alliances... Power Politics, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2021.
15. Mahmoud Samir Al-Rantisi, Changing Regional Attitudes towards the Maritime Agreement between Turkey and Libya, Mahmoud Samir Al-Rantisi, Burhan Al-Din Duran, Turkey and Energy in the Eastern Mediterranean, Present and Future, SET Economic Foundation, New York, 2022.
16. Mahmoud Younis et al., International Trade and Economic Blocs, University Education House, Alexandria, 2018.
17. Manal Ibrahim Ashry, Contemporary Economic Blocs in the Islamic World, University Education House, Alexandria, 2020.
18. Muhammad Bouboush, Maghreb Economic Integration and the Current Regional Blocs, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Amman, 2019.
19. Muhammad Hashem Al-Abdullah, The Future of Turkish Foreign Policy Regarding the Palestinian Issue and the Challenges of Lost Regional Security: A Study of "The Turks' Past and Their History, on which They Today Are Based in Their Present and Future," Amjad Publishing and Distribution House, Amman, 2017.
20. Muhammad Ramadan Abu Shaisha, Iran.. Turkey.. Israel and the power struggle in the Middle East, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2023.
21. Muthanna Faiq Al-Obaidi, Turkey's Policy Towards Arab Issues: A Study into the Nature of Determinants and Positions, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, 2016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

22. Raed Misbah Abu Dayer, Turkey's strategy in the Middle East and internationally in light of its relationship with Israel 2000-2011, researcher for Palestinian and strategic studies, Beirut, 2013.
23. Sabah Mahmoud Muhammad, Water Policies in the Middle East, Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation, Amman, 2005.
24. Samah Mahdi Saleh Al-Alayawi, The Future of the Middle East and the Features of a New World Order, Zain Human Rights Publications, Beirut, 2018.

Master's & PhD Thesis

1. Badda Al-Hashimi, Turkish Policy towards Libya (2011-2020), Master's Thesis, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Shahid Hama Lakhdar - El Oued, Algeria, 2020.
2. Bahr El-Zein Masoudi, The Syrian Crisis in Russian and Turkish Foreign Policy (from 2011/2019), Master's Thesis, Specialization in Security and Strategic Studies, Faculty of Law and Political Sciences, University of Kasdi-Merbah Ouargla, Algeria, 2019.
3. Mina Adnan Abdel Amir, The Water Variable in Israeli Strategic Perception after the Cold War (the Middle East as a Model), Master's Thesis (unpublished), International Studies Branch, College of Political Science, University of Baghdad, 2021.
4. Saja Adel Ali Hussein, The Yemeni War and its Impact on Saudi National Security after 2011, Master's Thesis, International Studies Branch, College of Political Science, University of Baghdad, 2020.
5. Shweish Adlan, Turkish military intervention in post-Gaddafi Libya and its regional repercussions, Master's thesis, Strategic and Security Studies, Faculty of Law and Political Science, University of May 8, 1945, Guelma, Algeria, 2022.
6. Tariq Al-Shurati, "Turkey and its Foreign Policy towards the Palestinian Issue" from the Second Intifada to the Aggression on Gaza (2000-2010), Master's Thesis, International Studies Program, Faculty of Graduate Studies, Birzeit University, Palestine, 2011.

Journals, Research, Articles and Studies

Journals and Research

1. Amira Ismail Al-Obaidi, Justice and Development Party's policy towards the Gaza Strip (2009-2017), Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, University of Babylon, Iraq, Issue 2, 2019.
2. Amira Ismail Al-Obaidi, Problems of Water Policy between Syria and Turkey, Journal of Education and Science, College of Education, University of Mosul, Iraq, Issue (44), 2010.
3. Arab Crisis Team, the Turkish foreign policy crisis and its impact on Arab-Turkish relations and Turkey's regional role, Journal of Middle Eastern Studies, Center for Middle East Studies, No. 77, 2016.
4. Biston Omar Nouri, Continuity and Change in Turkish Foreign Policy towards Syria After (2011), Scientific Journal of Culture, Lebanese-French University, Erbil, Iraq, Issue 3, 2019.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5. Dalia Rushdi Arafat, The Turkish approach to regional hegemony and international advancement: An analytical-evaluative vision, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Egypt, Issue 15, June 2022.
6. Hisham Fawzi Abdel Aziz, The Turkish Peace Water Pipeline Project and Arab Positions on It 1987 AD - 1999 AD, Al-Manara Magazine, Deanship of Scientific Research, Ahl al-Bayt University, Jordan, Issue (2), 2008.
7. Ibrahim Nasser, The nature of the relationship between the forces of the military establishment in Sudan, Position Assessment, Center for Middle East Studies, issue 211.
8. Ikram Muhammad Salih Hamid Dagash, Turkish-Sudanese Relations: Between the Past, the Present and the Future, Journal of Middle East Affairs, Orsam Center for Middle East Studies, Ankara, Issue 5, March-April 2022.
9. Marwan Awni Kamel, Ahmed Mishaan Najm, The Turkish strategy towards the Middle East region: a study in light of the factors of regional change, Tikrit Journal of Political Science, Iraq, No. 11.
10. Muhammad Nour al-Din, The Foundations of Turkish Policy Towards the Question of Palestine, Journal of Palestine Studies, Spring 2010,.
11. Murad Sahloul, Turkish-Yemeni Relations: Historical Ties, Current Reality, Future Prospects, Middle East Affairs Magazine, Issue 5, March-April 2022.
12. Muthanna Faiq Al-Obaidi, Turkey's Policy Towards Arab Issues: A Study into the Nature of Determinants and Positions, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
13. Qasim Muhammad Obaid, Murtada Naeem Kazem, International Competition over Energy Transfer Paths in the Middle East after 2011, Political Issues Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2019, No. 59.
14. Rabab Hussein Ibrahim Morsi and others, Turkish foreign policy and developments in the Syrian crisis, Scientific Journal of the Faculty of Commerce, Assiut University, Egypt, No. 78, June 2023.
15. Raed Nairat, Moaz Aliwa, Determinants of Turkish foreign policy towards the Palestinian issue and its repercussions on the Palestinian position: Dimensions and results, Journal of Research in Law and Political Science, Issue 2, 2021.
16. Rafi Sharif Thanoun, Turkish policy trends towards Libya after the February 2011 revolution, Tikrit Journal of Political Science, Tikrit, Iraq, Issue 20, 2020.
17. Rehab Abu El-Ela Saleh, The economic dimension in Turkish foreign policy towards Egypt and Libya after the events of the Arab Spring 2011, Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science at Alexandria University, Egypt, Issue 15, January 2023.
18. Shattab Ghania, Determinants of Turkish foreign policy towards the Middle East region, Algerian Journal of Security and Development, No. 8, 2016.
19. Siyat Abdi MAALIAM, Implications of Realist defensive Foreign Policy: Towards a Turkish Invention in Libya during the first and second Libyan Crises, Journal of international relations and Political Science Studies, August 2023, Issue 8.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

20. Vian Ahmed Mahmoud, Turkish-Iranian Geopolitical Rivalry in the Middle East, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, No. 59.

Articles

1. Mahmoud Samir Al-Rantisi, Turkish Foreign Policy towards Libya 2011-2014, Turkish Vision Magazine, Issue 3, 2014.
2. Yasser Al-Ashi, Determinants of Turkish Foreign Policy towards the Palestinian Issue under the Rule of the Justice and Development Party, Turkish Vision Magazine, Political Article, Center for Political, Economic and Social Studies, Ankara, Issue 2, 2015.

Studies

1. Saeed Al-Hajj, Determinants of Turkish Foreign Policy towards Syria, Edraak Center for Studies and Consultations, March 3, 2016.
2. Turkey's policies in the field of energy security: How Turkey seeks to become a global center for gas storage and export, Edraak Studies and Consultations, Aleppo, April 2021.

Turkish References

1. Soner DURAN, TURKEY - SYRIA RELATIONS IN THE JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY PERIOD (2002-2014), Master's Thesis, T.R. BEYKENT UNIVERSITY INSTITUTE OF SOCIAL SCIENCES DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS
   DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS, Istanbul, 2014.
2. Kemal İnat, Turkey's Middle East Policy 2012, MIDDLE EAST ANNUAL, 2012.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/